الاقتصاد الدولي

الفصل التمهيدي

◄أهمية الاقتصاد الدولي

يتضمن الاقتصاد الدولي دراسة جميع أوجه النشاط الاقتصادي والتي تتم عبرة الحدود السياسية والتي يمكن حصرها بما يأتي

١- تبادل السلع و الخدمات دوليا

٢- حركة رؤوس الأموال دوليا

٣- انتقال العمل دوليا (هجرة الدولية للأشخاص) حيث ان العلاقات الاقتصادية الدولية تنشا نتيجة الحركات السلع والخدمات و حركة عناصر الإنتاج (العمل و رأس المال) دوليا وهكذا فأن الأسباب والنتائج والاثار المباشرة كما حركات .

◄تتكون العلاقات الاقتصادية الدولية من مجموعتين من العلاقات :

١- العلاقات الناشئة عن حركة السلع والخدمات و رؤوس الأموال دوليا (المعاملات الاقتصادية الدولية).

٢- العلاقات الناشئة عن الهجرة الدولية (حركة الأشخاص لأسباب اقتصادية)

المبحث الأول

الأساس المادي للاقتصاد الدولي وأهميته

كما اشرنا سابقا ان العلاقات الاقتصادية الدولية لا تنشأ عن تبادل السلع والخدمات فحسب و أنما تنجم عن حركة عوامل الإنتاج كالعمل ورأس المال دوليا من المقاييس الشائعة عن أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية حجم المعاملات الاقتصادية الدولية و ما طرأ عليها من تغيير و اهم عناصر هذه المعاملات تتمثل في تبادل السلع و الخدمات .

اذا الأساس المادي للاقتصاد الدولي هو ليس حركة السلع والخدمات فحسب بل و حركة عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال).

المبحث الثاني

◄التركيب السلعي للتجارة الدولية

ان السلع التي تدخل في نطاق التجارة الخارجية كثيرة جدا و ذات أنواع مختلفة و من مصادر متعددة ، و من أجل اجراء مقارنات قسمت الأمم المتحدة هذه المجموعات بدورها على عشرة أبواب ، وهناك تصنيف آخر أقل دقة وأكثر شيوعا يقتصر على ثلاثة أبواب هي المواد الغذائية الخام و السلع المصنعة حيث كان نصيب المواد الغذائية من التجارة الدولية قبل الحرب العالمية الثانية تشكل ٢٥% .

اما المواد الخام و السلع المصنعة فقد كانت تشبه كل منهما ما بين ٣٥% و ٤٥% على التوالي لوحظ ارتفاع نسبة مساهمة السلع المصنعة من التجارة الدولية بعد عام ١٩٧٠ ، حيث تتكون السلع المصنعة من المكائن والمعدات والمنتجات الحديدية و معدات النقل و الكيماويات والمنتوجات ، وهو ما تتصف به الدول المتقدمة الصناعية .اما الدول النامية فغالبا ما تصدر المواد الغذائية و السلع الزراعية و تستورد السلع المصنعة من الدول الصناعية .

المبحث الثالث

◄التمييز بين العلاقات الاقتصادية الدولية والداخلية

تختلف العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية الداخلية من أوجه عديدة وهي كالآتي:-

أولا : القيود المفروضة على انتقال عناصر الإنتاج دوليا .

و تنقسم الى قيود مفروضة على العمل وأخرى على رأس المال :

١- القيود على العمل :- و تكون هناك بعض القيود على انتقال العمل دوليا ومن هذه القيود :

أ- القيود الإدارية التي تفرضا الدول على الداخلين الى أراضيها .

ب- الجهل بفرض العمل في الخارج

ج- اختلاف اللغة و التقاليد والروابط المختلفة (عاطفية و اجتماعية)

د- التكاليف اللازمة للانتقال و الاستعداد التحمل المصاعب

٢- القيود المفروضة على رأس المال دوليا :

أ- رغم اختلاف سعر الفائدة من بلد الى آخرالا ان أصحاب رؤوس الأموال يفضلون استثمار أموالهم في بلدانهم لخوفهم من الاضطرابات السياسية و الاقتصادية ، كذلك لسهولة الاشراف عليها في اوطانهم .

ب- القيود القانونية تبقى حاجزا يحول دون انتقال عوامل الإنتاج بين الدل بحرية وخاصة في أوقات الازمات الاقتصادية والسياسية

ثانيا: اختلاف النظم و العملات النقدية :

لو كانت العملات الأجنبية المختلفة تتبادل وفق الأسعار صرف ثابتة وتتمتع بقابلية مطلقة في تحويل بعضها لبعض لما كانت هناك مشكلة اثناء التبادل لكن لما كان لكل بلد سياسة النقدية الخاصة بشؤون الصرف وهنالك احتمال كبير لتغيير سعر الصرف (أي تغيير بنسبة مبادلة العملات ببعضها بالبعض اخر) او إيقاف حرية تحويلها ، ولهذا السبب فان المعاملات الاقتصادية الدولية تكون عرضة للمخاطر النقدية المتمثلة بمخاطر الصرف التي لا مثيل لها والمعاملات الاقتصادية في الداخل

ثالثا : اختلاف السياسة الاقتصادية بين الدول :

تختلف الدول في نضمها السياسية و معنى هذا اختلاف تدخل الدول في الحياة الاقتصادية . ولهذا فان القوانين والنظم والتشريعات والسياسات الاقتصادية تختلف من بلد الى اخر . و نتيجة لاختلاف المزايا التي يجنيها الافراد من تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية يكون هناك اختلاف في تكاليف الإنتاج والدخول الحقيقية من بلد الى اخر ، وعلى هذا الأساس تختلف العلاقات الدولية عن العلاقات الداخلية .

رابعا : انقسام العالم الى وحدات سياسية مستقلة :

كل دولة هي وحدة سياسية مستقلة عن بقية الدول ، وعلى هذا الأساس هناك اعتبارات كالأمن الوطني والاقتصادي والسياسة الخارجية تلعب دورا هاما في تحديد سياسة الدولة في ميدان التجارة الخارجية . وهذه الاعتبارات هي كالاتي :

١- الحفاظ على الامن الوطني الاقتصادي للبلد فان البلد قد ينتج نوعا من السلع بكلفة اعلى من كلفة استيرادها .

٢- تستخدم العلاقات الاقتصادية الدولية في تحقيق اهداف سياسية (كاستخدام التجارة الخارجية أداة للتمييز بين الدول في ضوء نزاعاتها سياسية أو للضغط على بعضها لحملها على سلوك طريق معين .

٣- ان اعتبارات تشجيع المنتجات الوطنية وحماية السوق المحلية و تنمية الصناعات القومية وتوفير حاجة الاستهلاك القومية في المنتجات الوطنية لها اثر كبير على العلاقات الاقتصادية الدولية

خامسا : وجود الاسوق المنفصلة :

ان انفصال الأسواق للدول المختلفة قد ينشا أيضا نتيجة العوامل أخرى غير تقييد التجارة الخارجية ومن اهم هذه العوامل

١- صعوبة المواصلات والاتصالات :

ما زالت الصعوبة في المواصلات حتى عصرنا الحالي وارتفاع تكلفتها يؤديان دورا لا يمكن انكاره في الفصل بين أسواق الدول المختلفة على الرغم من التقدم الذي شهده العالم في مجال تطور وسائل النقل والاتصال .

٢- اختلاف الاذواق :

العامل الأساسي الاخر الذي يسهم في الفصل بين أسواق البلدان المختلفة هو اختلاف الاذواق ، و هذه تنشا بفعل عوامل مختلفة مثل العادات والتقاليد الاجتماعية والأديان ...الخ

المبحث الربع

◄اساس التبادل الدولي :

من حيث المبدأ لا يختلف أساس التبادل الدولي أو الخارجي عن الأساس التبادل الداخلي أو التبادل بين مناطق الدولة الواحدة . في كلتا الحالتين يكون السبب في قيام التبادل هو التخصص فالدولة تتخصص في انتاج السلع والخدمات التي تؤهلها طبيعتها وظروفها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف اقل من تكاليف انتاجها في الدول الأخرى وتبادل انتاجها في الداخل أو انها تنتجها بتكلفة اكبر عن تكلفة انتاجها في الخارج .

ولولا التخصص لكان الواجب على كل دولة ان تنتج كل ما تحتاجه الية من السلع ولما كان هناك موجب لقيام التجارة الدولية .

س/ اذا كان سبب قيام التبادل الدولي هو التخصص فما هو التخصص ؟

ج/ يعود التخصص بشكل عام الى مجموعتين رئيسيتين من العوامل هما عوامل طبيعية والعوامل المكتسبة و من تفاعل هاتين المجموعتين من العوامل يكون باستطاعة الدول ان تنتج سلعة معينة او مجموعة من السلع بأسعار تقل عن نفقات

انتاجها في الخارج و تستورد سلعة معينة من الخارج بأسعار أقل من انتاجها في الداخل .

١- العوامل الطبيعية : تختلف الدول فيما بينها في البيئة الطبيعية كالمناخ والتربة كما تختلف فيما وهبه الله من ثروات طبيعية كالأراضي الزراعية و المعادن . ولكن برغم أهمية المناخ كعامل من عوامل التخصص الدولي الا ان هذا العامل اصبح يفقد أهميته تدريجيا بسبب التقدم العلمي ، اذ اصبح في الوقت الحاضر من الممكن اجراء تغييرات اصطناعية في الظروف المناخية والجوية تتلائم مع ظروف الإنتاج المناسبة كالبيوت الزجاجية التي تدخل في انتاج بعض المحاصيل الزراعية .

٢-العوامل المكتسبة : تتمثل العوامل المكتسبة فيما يتوفر للدول من عمال مدربين و رؤوس أموال إنتاجية ، فهناك دول تتمتع برصيد كبير من رؤوس الأموال الإنتاجية كالآلات والمستلزمات الإنتاج فضلا عن ارتفاع دخلها القومي يساعها كثيرا في تنمية هذا الرصيد من رأس المال ، يقابل ذلك ما تعانيه بعض الدول من قصور شديد فيما يتوفر لها من السلع الإنتاجية وما تجده من صعوبات في تنمية رؤوس أموالها الإنتاجية بسبب انخفاض مستوى الدخل القومي فيها .

ان العوامل المكتسبة لها تأثير كبير في عملية التخصص و كما يلي :

١- التخصص في انتاج السلع التي يتطلب انتاجها رؤوس أموال وفيرة (مثل صناعة الطائرات والسيارات و الصناعات الكيمياوية) .

٢- التخصص في انتاج السلع التي يتطلب انتاجها مهارة عالية (صناعات الساعات وبقية المنتجات الالكترونية)

الباب الأول

مدخل تاريخي ونظري لدراسة الاقتصاد الدولي

الفصل الأول

مدخل تاريخي في دراسة الاقتصاد الدولي

المبحث الأول

مراحل تطور الاقتصاد الدولي

ان اهم مراحل تطور الاقتصاد الدولي هي :

أولا : مرحلة التبادل الخارجي في عهد الاقتصاد القديم في هذه المرحلة لم يكن للعلاقات الاقتصادية الدولية دور كبير لان طبيعة النظام المغلق لا تساعد على ذلك لان الافراد يعيشون في داخل الولاية على أساس التبادل البدائي حيث لم تستخدم النقود الا نادرا وعلى مقياس ضيق ، وكانت الدول تتبادل السلع خضوعا لمبدا الحاجة .

و اهم ما يميز هذه المرحلة هي :

١ـ قلة المبادلات والعلاقات الاقتصادية بين الدول الحاكمة

٢ـ بساطة المبادلات من حيث التنظيم و التعقيد لخلوها من الشكليات و الإجراءات ، ولأنها تقوم على قواعد العرف البسيط .

٣ـ ان نوع السلع كان بدوره يتميز بالبساطة ويكون من الضروريات غالبا .

ثانيا : مرحلة التبادل الخارجي في عهد الاقطاع

يمكن حصر هذه المرحلة بين نهاية القرون الوسطى وبين ظهور الرأسمالية ، وتتميز هذه المرحلة في ان العلاقات الاقتصادية الدولية للتجارة نتيجة لسياسة الاقتصادية مدروسة بقدر ما كانت نتيجة دوافع تسوغها متطلبات الانفاق وحاجات الاقطاعيين وقد تميزت هذه المرحلة أيضا بضيق المبادلات ويعود ذلك لأسباب منها

١ـ صعوبة المواصلات والاتصالات فضلا عن افتقاد الامن والنظام .

٢ـ كثرة القيود المفروضة على البضائع وفداحة الضرائب نتيجة لجشع الاقطاعيين .

٣ـ صعوبة تسوية الديون بين الاقطاعيات لأنعدام وسائل التسوية وقلة استخدام النقود .

ثالثا : مرحلة التبادل الخارجي في عهد الرأسمالية

تتميز هذه المرحلة بسعة التبادل وكثرة ارتباط الدول مع بعضها بعلاقات تجارية ، ويكن جمع البواعث التي أدت الى توسع العلاقات في هذا العهد والى انتشار التجارة كما ساعدت على ظهور الرأسمالية التجارية فيما يأتي :

١ـ اكتشاف طرق بحرية تربط ما بين القارات والدول مثل اكتشاف الطرق المؤدية الى الشرق و الطرق المؤدية الى الغرب و ما لها من دور في نقل الأشخاص والأموال والسلع ما بين هذه القارات

٢ـ ظهور حركة جديدة و كبير للنقل البحري تبعها انشاء شركات للملاحة والتجارة في الشرق والغرب وامريكا واربا وافريقيا و مالها من انعكاس على العلاقات الدولية

٣ـ ظهور الأسواق ومنظمات الاتمان والصيرفة وانتشار المؤسسات المصرفية في كافة أسواق التجارة الكبرى مثل أمريكا واسيا والقارات الأخرى

رابعا : مرحلة التبادل في عهد التنافس والاستعمار

هذه المرحلة تتميز بتنافس الشديد بين الدول التجارية الكبيرة من حيث التجارة أو من حيث الاستعمار لدول الأخرى ذات الموارد الطبيعية .

و اهم خصائص هذه المرحلة هي :

١ـ زيادة رؤوس الأموال ومصادر استخدامها وانعكاس ذلك على التجارة .

٢ـ زيادة المنتوجات و تنوع السلع وتحسن اصنافها .

٣ـ زيادة أهمية التخصص الدولي في التبادل نتيجة توسع الدول في التطبيق مبدأ تقسيم العمل في الإنتاج وانعكاس ذلك على تطور العلاقات الاقتصادية الدولية .

٤ـ توحيد الأسواق وتركيزها :ـ أدت الأسواق دورا كبيرا في زيادة التخصص الدولي او شجعت هذه الأسواق على ظهور الأسواق الدولية التي ساعدت في حرية التبادل السلعي و عملت على إزالة الحواجز الكمركية

المبحث الثاني

الأنماط الثلاثة للنظام الرأسمالي وعلاقتها بتطور العلاقات الاقتصادية الدولية

أولا : مرحلة الرأسمالية التجارية

ظهر في أوربا منذ بداية القرن الخامس عشر تيار جديد من الأفكار الاقتصادية اطلق عليها مؤرخو الفكر الاقتصادي اسم مدرسة التجاريين ، وقد استمر هذا التيار سائدا في أوربا حتى منتصف القرن الثامن عشر .

وقد قدم التجاريون عدة أفكار و التي تكون فلستهم العامة ويمكن تلخيصها بما يلي :

١ـ يجب ان تكون الدولة قوية ، و ان تكون غاية النظام الاقتصادي تحقيق هذه القوة ولذلك سميت نظريتهم (اقتصاد القوة) .

٢ـ الثروة هي اهم ما يحقق القوة الدولة ، ولذلك يجب ان تسعى الدولة لتنمية ثروتها ، علما ان الثروة من وجهة نظر التجاريين هي الذهب والفضة و بقية المعادن النفيسة

٣ـ نظر التجاريون على ان الثروة الكلية في العالم هي ثابتة الحجم ، و تترتب على فكرتهم هذه ان ما تكسبه دولة من الدور من هذه الثروة انما يكون عن طريق ما تفقده دولة أخرى منها . ومن هنا كانت نظرتهم ذات طابع وطني وعدائي ، لان كل دولة يجب أن تنظر لمصلحتها هي ولأنها تحقق هذه المصلحة على حساب مصالح الدول الأخرى

٤ـ ان ارتفاع الأسعار ف الدول الاوربية انما يرجع لزيادة كمية النقود التي دخلت الدول الاوربية على اثر زيادة ورود الذهب و الفضة اليها من العالم الجديد . فأذا زادت كمية النقود ارتفعت الأسعار وانخفضت القوة الشرائية للنقود .

٥ـ ان تعمل الدولة كل ما لديها من أجل تنشيط الصادرات و كل ما في وسعها لتقليل واعاقة الاستيرادات وهذا من شأنه أن يجعل الميزان التجاري مع الخارج من مصلحتها وذلك بأن توجد فائض إيجابي من خلال زيادة قيمة الفائض من الذهب والفضة من البلاد المدينة في الخارج حسب رأي التجاريين .

ثانيا : مرحلة الرأسمالية الصناعية

لقد وصلت الدول الرأسمالية في القرن الثامن عشر الى الرأسمالية الصناعية واهم حدث ارتبط به هذا التطور هو الثورة الصناعية ، وهي الحركات الضخمة من الاختراعات التي ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر و التي أدت الى تغيير الفن الإنتاجي بأحلال الآلات محل الأدوات التي كانت مستعملة في من قبل في الإنتاج وقد ترتب هذه الاختراعات زيادة القوة الإنتاجية للمصانع زيادة كبيرة ، بحيث أصبحت تنتج كميات ضخمة من السلع ، وقد اخذت هذه الاختراعات تغزو

فروع الإنتاج المختلفة وقد ترتب على هذا الاختراع آلات خرى لأنتاج الآلات نفسها ، وقد ترتب على انتشار الآلات بهذا الشكل عدة نتائج مهمة منها :-

١- ان هذه المصانع الجديدة أصبحت مركزا مغريا للإستثمارات ، لذلك سميت هذه المرحلة بمرحلة الرأسمالية الصناعية ، نظرا لضخامة الأموال التي أصبحت توظف في هذه الصناعة .

٢- ان الجهاز الإنتاجي اصبح في هذا النظام ذا طاقة إنتاجية ضخمة .

٣- أصبحت الصناعة تحتل المركز الرئيسي لأنها تحكم النشاط الاقتصادي و للكميات الضخمة التي تنتجها من السلع كان لابد من البحث عن الأسواق لتصريفها في الداخل والخارج ، وبالتالي أصبحت التجارة في خدمة الصناعة بعد أن كانت التجارة مركز النشاط الاقتصادي، وبذلك اصبح رجل الصناعة هو الشخصية الرئيسية في ترتيب الأهمية الاجتماعية .

ان أهم النتائج التي ارتبطت بظهور الرأسمالية الصناعية كان منصبا على طبقة العمال ، حيث تبين ان هناك اتصال تام بين طبقة أصحاب رؤوس الأموال و المشروعات وطبقة العمال الذين يعيشون على بيع مجهودهم . ومن ناحية ثانية اخذت تظهر بوضوح مشكلة جديدة هي مشكلة البطالة .

◄ ان من مصلحة المنتجين في الرأسمالية الصناعية هو تحقيق غرضين:-

١- الغاء كافة القيود التي كانت تفرضها الدولة على النشاط الاقتصادي في المبادلات الداخلية والخارجية .

٢- عدم إيجاد اية تكتلات اقتصادية بين المنتجين و العمال و ترك الإنتاج و المبادلات كلها لنظام المنافسة الكاملة او الحرة مما يساعد المنتجين في تخفيض نفقات الإنتاج .

ثالثا : مرحلة الرأسمالية المالية

في ظل الرأسمالي المعاصرة صعدت الرأسمالية المالية الدولية الى القمة و تعددت أصواتها وآليات حركتها ، وإعادة تشكيل الاقتصاد على المستوى المحلي والدولي لتجعل منه اقتصادا رمزيا . ومع هذا مازالت الدولة هي الملجأ الأخير للرأسمالية المعاصرة على رغم من كل ما عبرت عنه هذه الرأسمالية من نزعات للحد من دور الدولة على النمط الذي حبذه (كينز) فيما مضا وأن قدرتها على التكيف مع مقتضيات العصر جعل للدولة دورا أساسيا في ضبط حركتها والتحكم في العديد من آليتها . فما زالت الدولة تمتلك نظام ضبط الإنتاج ، وبواسطة الدولة يتم تمويل البحث والتطوير في مجالات العلم والتكنلوجيا . وبفضل ميزانية الدولة

يجري تمويل القطاع العسكري من الاقتصاد القومي ، ومازالت الدولة تعمل على إعادة توزيع الدخل القومي من خلال الأدوات السياسة النقدية والمالية . وهذا يجري في ظل دعوة متصاعدة للتحرر من تدخل الدولة و تخصيص القطاع العام .